مؤتمر: "الشيعة العرب: المواطنة والهوية العربية"

الدوحة، 27-28 شباط / فبراير 2016

الورقة الخلفية

خصّص المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات أحدَ موضوعي مؤتمره السنوي الثاني للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة الذي عُقد في الدوحة، في آذار / مارس 2013، لدراسة "**جدليّة الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمّة في الوطن العربيّ**". وفي الدورة الثالثة من المؤتمر السنوي العلمي في قضايا الديمقراطية الذي عُقد في البحر الميت/ الأردن، في أيلول / سبتمبر 2014، تناول المركز "**المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير**".

وفي المؤتمرين وموضوعيهما (الاندماج، والطائفية)، إلى جانب مفاصلَ كثيرة من نشاطات المركز، كان المركز مشغولًا بقضيةٍ أساسية. ولكن، يبدو أنّها جديدة وراهنة على طاولة العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية، وهي قضية الانقسام المجتمعي الحاد وصعود هويات ما قبل (أو ما دون) القومية، لتتسيّد المشهد، بعد نحو قرن أو أكثر من محاولة بناء الدولة الحديثة التي رعت مشروعًا لبناء الأمة، ومحاولة بناء هويات وطنية عربية يرتكز إليها بناء الأمة وتكاملها الاجتماعي.

تكثّف هذا الانقسام المجتمعي في لحظتين مفصليتين شهدهما الوطن العربي، ولا سيّما مشرقه؛ وهما: احتلال العراق سنة 2003، وما خلّفه من تحوّل البلد إلى ساحة تنافس دَامٍ بين هذه الهويات، والثورات العربية سنة 2011 التي أطلق تعثّرُها صراعَ هوياتٍ حادًّا، برز وكأنّه المحدِّد لمستويات الصراع الحقيقية الأخرى على السلطة والثروة والمشاركة السياسية والاجتماعية. وقد أثّر ذلك تأثيرًا خطرًا في تطييف الجماعات الشيعية والسنّية على وفق خطوط استقطابها الطائفي المذهبي، وليس على أساس المواطنة والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا، يتدرج المركز ليتناول موضوعًا تفصيليًا ناتجًا من فشل سياسات الاندماج والمواطنة من جهة، وهو العَرَض الأكبر للمسألة الطائفية في المنطقة، من جهة أخرى.

هذا الموضوع هو الوضع السياسي للمواطنين الذين يعتنقون المذهب الشيعي (الإمامي الإثني عشري)، في بلدان المنطقة، وعلاقتهم بالدولة الوطنية، من جهة، وبهويتهم العربية، من جهة ثانية، ومدى مشاركتهم السياسية والاجتماعية، ولا سيّما أنّ هناك أدبيات طويلة، جلُّها أنجزه الشيعة أنفسهم، تتحدث عن أنّ المواطنين الشيعة لا يتمتعون بمشاركة سياسية متكافئة، وأنّهم يخضعون في بعض البلدان إلى التمييز والتهميش، ثم الوضع الإقليمي للشيعة الذين تُبذَل جهود لإظهارهم وكأنّهم جماعة يربطها شكل من أشكال التضامن العابر للحدود الوطنية، وتربطها علاقة ما خاصة بإيران، الجار الإقليمي الكبير والقويّ والنافذ، بوصفها مصدر التشيّع السياسي في المنطقة.

إنّ صناعة قضية طائفية شيعية – سنّية هي مسألة سياسية، وليست عقائدية، أو دينية. وقد كانت إحدى الخلاصات أو النتائج الأساسية لمؤتمر "المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير"، هي أنّ الطائفية ظاهرة سياسية.

وقد تضاعفت المشكلة مع تصدّع أنظمة الحكم الاستبدادية مع الثورات العربية، وتطوّر الاحتقان الإيراني العربي الذي يجري تعريفه أحيانًا بأنّه احتقان سنّي شيعي، ومحاولة تطييف الصراعات الإقليمية، وانزلاق الصراع الاجتماعي السياسي إلى اكتساب أبعاد صراع هوياتي، يجري فيه اختزال الإنسان إلى كائن ديني.

ولذلك، قرّر المركز عقْدَ مؤتمرٍ يبحث في هذه الإشكالية، تحت عنوان: "**الشيعة العرب: المواطنة والهوية العربية**".

الشيعة وأزمة الدولة المشرقية

يمكن القول إنّ ما يمكن تسميته "المسألة الطائفية الشيعية السنية" إنّما يقتصر على بلدان العراق، ولبنان، والخليج؛ فهذه المناطق الثلاث هي التي يشكّل الشيعةُ جزءًا معتبرًا ووازنًا من تركيبتها الديموغرافية.

وعلى نحوٍ عام، تخصّ المسألةُ الشيعية المشرقَ العربي ونسيجه الديموغرافي المعقّد. وهي – كما قلنا – من مظاهر التنوع الهوياتي، الإثني والديني والطائفي الذي يزخر به المشرق. وهي جزء من تركات الطريقة التي حاولت بها الدولةُ

الوطنية الحديثة معالجةَ هذا التنوع وإدارته سياسيًا، بالأساليب التسلطية والهروب من مواجهة تحديات التنوع، وإيجاد حلول مؤسسية مواطنية لها.

ومن ثمّ، تبدو المسألةُ الطائفية الشيعية السنية جزءًا من أزمة الدولة المشرقية التي عرّتها الثوراتُ العربية. وهي أيضا جزء من أزمة القومية العربية، ولا سيّما أزمة مرحلة تمثيل التيار القومي العربي لها سياسيًا.

يتّسم وضع الشيعة، في كلّ بلد من البلدان السابقة الذكر، بخصوصيات تميّزه، ولا تجعله يناظر وضعَ الشيعة في بلدٍ آخر. وهناك اتفاق بين الباحثين المختصين بدراسة الجماعات والمجتمعات الشيعية المعاصرة على أنّه على الرغم ممّا يبدو وكأنّ تضامنًا عابرًا للحدود يربط الشيعةَ، من غير الصحيح فهم الشيعة بأنّهم يشكّلون كتلةً متجانسة، سواء في إيران، أو باكستان وأفغانستان والهند، أو الشيعة العرب، بل إنّهم لا يشكّلون في البلد الواحد كتلة متجانسة، لا في البنية الاجتماعية، ولا في أنماط التديّن، ولا في المواقف السياسية.

ولعلّ الصورة النمطية عن شيعية عابرة للحدود، حاولت تصديرَها الثورةُ الإسلامية في إيران، هي واحدة من الإشكاليات الكبرى، على المستوى السياسي والبحثي كذلك.

النسيج السوسيو سياسي الحديث للشيعة لا علاقة له بالتأريخ الديني أو التراث العقائدي الموحّد الذي يربط الشيعةَ في كلّ أنحاء العالم، والذي لا يتفق الشيعة أنفسُهم حتى على تفسيره. والشيعي، المواطن والعضو في مجتمع سياسي حديث، لا يمكن اختزاله بأنّه الشيعي المنتمي إلى مذهب ديني. لهذا الشيعي نفسه وجهان مختلفان.

وكذلك، تختلف المشاريعُ السياسية للشيعة العرب، في كلّ بلد من البلدان السابقة الذكر؛ ففي حين تهيمن على شيعة العراق فكرة السيطرة على حكم البلاد، بما ينسجم، في اعتقادهم، مع تفوّقهم الديموغرافي، يطمح شيعةُ لبنان إلى تكييف الترتيبات التوافقية بما يلائم التحولات الديموغرافية في البلاد وحقوق الطوائف وفقًا لمبدأ "الميثاق الوطني". ولا يطمح شيعةُ الخليج إلى أكثر من مواطنة و"ترتيبات أقلّوية"، إن صحّ التعبير.

ومع ذلك، يعيش الشيعةُ في هذه البلدان إشكاليةً متماثلة، وهي – على نحو ما قدّمنا – طبيعةُ علاقتهم بدولهم الوطنية، من جهة، وهويتهم المذهبية الطائفية، من جهة أخرى، والتي تولّد على أساسها الشعورُ العميق بحرمانهم من مشاركة سياسية متكافئة، ثم طبيعة علاقتهم بإيران، ولا سيّما منذ ثورة 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية فيها، بوصفها المرجعية السياسية الكبرى للتشيّع في المنطقة. ومن هنا، قد تأخذ طبيعة علاقة الشيعة بهويتهم العربية، وإمكانية بناء مشروع سياسي يستند إلى الهوية العربية، طابعًا إشكاليًا.

وحتى حين صعدت أحزاب شيعية إلى الحكم (تجربة العراق ما بعد 2003، على الرغم من أنّها ليست تجربة حكم متكاملة، فلا يزال العراقُ يعيش أشبهَ ما يكون بنزاع أهلي، يأخذ شكلًا هوياتيًا وشكلًا هوياتيًا مذهبيًا بشكل خاص، منه إلى دولة ونظام سياسي مستقرَّين)، لم تتغير الأركانُ الأساسية لهذه الإشكالية، من حيث فهم الساسة الشيعة العراقيين للدولة الوطنية، وعلاقتهم بهويتهم العربية من جهة، وبإيران من جهة أخرى، هذا فضلًا عن أنّهم لم يستطيعوا أن يقدّموا حلولًا لأزمة الدولة المشرقية، عبر نسخة منقّحة لتركيبتها، بل أعادوا إنتاجها، بأركانها المأزومة نفسها، مع تغيير وحيد، هو طائفة الهوية الحاكمة.

وفي الحقيقة، ينبغي لكلّ هذه المقدمات التي أوردناها أن تنتهي إلى التفصيل في أزمة الدولة العربية الحديثة، والمشرقية تحديدًا التي فشلت في بناء نظام مواطنة متكامل.

والمواطنة هنا، ليست طقمًا من الحقوق والواجبات فحسب؛ لقد أصبحت المشاركةُ السياسية المتكافئة عنصرًا جوهريًا في تعريف المواطنة وبنائها. غير أنّ الدولة العربية الحديثة فشلت في أن تجذّر فكرة "الهوية الوطنية" بوصفها فكرة حديثة، أبعد من الهويات الإثنية والدينية والطائفية. وظلّت مجالًا لتغالب هذه الهويات التقليدية. ومن ثمّ، انبنت أجهزةُ الدولة والسلطة، على أساس هذا التغالب. وثمّة حالات، في العراق تحديدًا، جرى فيها التضحية بالهوية العربية من حيث هي جامع للعرب شيعةً وسنّة، من دون أن تعلو في مكانها هوية مواطنية تشكّل أساسًا متينًا لهوية وطنية. وفي هذه الحالة لم تعد الطائفة والعشيرة وغيرها من البنى ما قبل القومية ملاذًا هوياتيًا، بل أصبحت كيانات سياسية.

لقد قاد هذا إلى ديناميكية انقسام، هو الذي صاغ الخلاصةَ الثقيلة: فشل الاندماج الوطني ومشروع بناء الأمة؛ انقسام في الذاكرة، وفي رواية الماضي، وفي تعريف الهوية الوطنية، وانقسام في كلّ شيء، وفي قلب ذلك، انقسام في رؤية شكل الدولة والنظام السياسي وقواعد المشاركة السياسية – الاجتماعية.

لقد أفضى هذا إلى أن يشهد الربعُ الثالث من القرن العشرين (ونحن نتحدث عن الشيعة العرب) نموَّ حركاتٍ سياسية تستند إلى الهوية الشيعية، بدءًا من تأسيس "حزب الدعوة الإسلامية" في الخمسينيات في العراق، والذي وإن كان قد تأثّر – في نشأته – بنموذج الإخوان المسلمين، واستهدف الوقوف في وجه المدّ اليساري المتصاعد في العراق، بحسب ما تقول أدبيات الحزب نفسها، فإنّه انتهى إلى التعبير عن "المظلومية الشيعية". وقد شارك في تأسيس الحزب وقيادته شيعة عرب من لبنان والخليج. وامتد ليؤثّر في الخليج. وتصل هذه الديناميكية إلى تشكيل "حركة المحرومين" في لبنان

في السبعينيات، والتي كانت مصدرًا من المصادر الرئيسة للتنظيمات السياسية الشيعية فيه، وانتهت إلى قيام "حزب الله" في الثمانينيات، وإن بأيديولوجيا مختلفة عن الأيديولوجيا التأسيسية لـ "حركة المحرومين".

ومرةً أخرى، يُظهر هذا الأمرُ مسارات عملية بناء الأمة، في هذه البلدان المتعددة الطوائف.

وفي الخلاصة، حين يجري استخدام تعبير "الشيعة العرب"، في هذه الورقة الخلفية وأغلب الأدبيات التي تتناول الشيعة، تكون هذه الكتلة الديموغرافية الاجتماعية هي المعنيّة بصورة أساسية.

أزمات الداخل رهن تنافسات الخارج

غير أنّ المسألة الشيعية لا تتوقّف عند كونها ناتجًا من أزمة الدولة المشرقية، بل لقد ظلّ وضع الشيعة العرب مرتبطًا بطبيعة تنافسات القوى الإقليمية في العصور الحديثة، ولا سيّما مع صعود الدولة الصفوية، وتبنّيها المذهب الشيعي (الإمامي)، مع مطالع القرن السادس عشر، ثم الصراع الصفوي العثماني الذي استمر نحو قرنين ونصف.

وفي العصر الحديث، كانت إيران، وهي صاحبة الطموح الإمبراطوري، والتي تسعى إلى أن تظهر بوصفها قوة إقليمية رئيسة، تعمل دائمًا على وضع مسألة الشيعة العرب في سياق تنافساتها الإقليمية، ولا سيّما مع جوارها العربي. وقد أخذ هذا التنافسُ شكلًا صداميًا حادًا في العقود الأربعة الأخيرة، مع الثورة الإسلامية (١٩٧٩)، ثم الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، وأخيرًا، احتلال العراق (٢٠٠٣)؛ بحيث أعيد بناء المفهوم القومي الإيراني الإمبراطوري بإهابٍ مذهبي إسلامي.

لقد أنتج نقلُ المسألة الشيعية إلى خارج فضائها الوطني، حزمةً من الديناميكيات والخطابات الفكرية والثقافية والسياسية؛ منها الجدل على هوية الشيعة العرب وولائهم. ومنها تموجات الشيعة العرب أنفسهم في التعاطي السياسي مع مركّب هوياتهم، ولا سيّما الطائفية (الشيعية) والقومية (العربية). ومنها الارتباك في التعاطي، ومن ثمّ الانخراط في تنافسات القوى الإقليمية ومحاورها.

وإذا كان لنا أن نضرب مثالًا على حالة موقف الساسة الشيعة العراقيين ما بعد 2003 من المحاور الإقليمية، فنشير إلى أنّه في حين يرى كثير من الباحثين المعنيين أنّه كان ثمّة أمل لدى شيعة المنطقة العرب بأن يتمكّن الشيعة العراقيون

من بناء نموذج خاص، عربي مستقل عن النموذج الإيراني، يكون رائدًا لتيارٍ شيعي عروبي، لم يستطع شيعةُ العراق الخلاصَ من التجاذبات القائمة، بل لم يستطيعوا أن يكونوا – في الأقل – وسيطًا سياسيًا وثقافيًا، بين العرب وإيران، كان بإمكانه أن يقوم بدور حاسم في احتواء الاحتقان القائم وتقليصه.

إذَن، يتحدّد الطابعُ الإشكالي للمسألة الشيعية في وقوعها بين مكوِّن داخلي، يتمثّل في معوّقات الاندماج الوطني، ومكوّن خارجي، أخرجها – بسبب تلك المعوّقات – من سياقها الداخلي ووضعها في سياقات التنافسات الإقليمية.

وإذا كانت ثمة أزمة يعيشها الشيعة العرب (بل تعيشها الدولةُ الوطنية ومكوّناتها الإثنية جميعًا)، فهي بسبب هذين المكوّنين معًا، الداخلي والخارجي.

ومن ثمّ، عَبرت المسألة الشيعية حدودَ البناء الوطني، ولا سيّما مع الاحتقان الطائفي المتصاعد في المنطقة، منذ الاحتلال الأميركي للعراق، ونموّ سياسة محاور حادة، وتحديدًا، غداة الثورات العربية.

وقد وقع الشيعة العرب في نقطة تنازع، أو في قلب الصدع بين المحورين الصاعدين في المنطقة.

التشييع السياسي

ثمّة أكثر من مظهر للظاهرة الشيعية في المنطقة، كذلك؛ فإلى جانب الركنين السابقين، ثمّة نوع من "التشيّع أو التشييع السياسي"، إن صحّ التعبير، مرتبط – هو الآخر – بالتنافسات الإقليمية، ولكنّه يشمل طوائفَ ومذاهب لا تصنّف على المذهب الشيعي (الإمامي)، إلّا بالمعنى العام والفضفاض. وتحديدًا، نقصد هنا حالةَ العلويين في سورية، والحوثيين في اليمن، والذين تجري محاولة لإعادة تعريفهم بوصفهم شيعة.

وربّما كانت ثمّة محاولات متفرقة، في العقود الأربعة الأخيرة، لإعادة تعريف هؤلاء، لا بوصفهم شيعة، على المستوى السياسي فقط، بل شيعة على المستوى العقائدي، بغضّ النظر عن مدى نجاح هذه المحاولة أو فشلها، أو حدود نجاحها وفشلها.

ويمكن أن تدخل في هذا الإطار محاولات نشر التشيّع في مصر والمغرب العربي.

وفي هاتين الحالتين الأخيرتين، يختلط التنافسان الديني والسياسي؛ ففي الوقت الذي لم تتوقف فيه إيران الإسلامية عن دعم التيارات الشيعية، بل إنّها اتخذت سياسة إقليمية تدعم حتى حركات سنّية تتوافق مع سياساتها وتوجهاتها الأيديولوجية (حالة حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين)، فإنّها كانت تقف كذلك وراء حالاتٍ لنشر المذهب الشيعي (أو انتشاره)، على المستوى العقائدي، من مصر إلى المغرب العربي. وقد أسهم هذا في تفريغ الحوار بين المذاهب الإسلامية، ولا سيّما السنّية والشيعية منها، بل تقويضه، علمًا أنّ محاولات الحوار هذه تعود إلى ما قبل الثورة الإيرانية، وقد ارتبطت بمبادرات متعددة، برزت في مقدمتها مبادرة الأزهر.

وفي تصوّرنا، لا يمكن فصل "الظاهرة الشيعية" عن كلّ هذه الامتدادات، ولا سيّما أنّها خلّفت تبعات سياسية، كذلك.

على هذه الخلفية يعالج المؤتمر المحاورَ التي سنطرحها في نهاية هذه الورقة.

ويؤكد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ هدفه هو عقد مؤتمر أكاديمي ونشر دراسات علمية عن الموضوع. وهو، على الرغم من ذلك، لا يخفي انحيازَه ضد التوتّر الطائفي، وصناعة الطائفية السياسية في المنطقة، وتأكيدَه في عنوان المؤتمر على عروبة الشيعة العرب، ولكنّه يشجع على نقد الطائفية بمنهجٍ علمي، بتفكيك أساطيرها المكوّنة وفضح دورها السياسي، والمصالح التي تحرّكه.

وعليه، تتوجه اللجنة العلمية للمؤتمر إلى الباحثات والباحثين المعنيّين بقضاياه وإشكالياته للإسهام فيه بأوراقٍ علمية مكتوبة، تتوافر فيها مواصفات البحث الأكاديمي، وذلك عن هذه الحزمة المقترحة من المحاور والقضايا:

- الصراع العثماني الصفوي وآثاره في الاستقطاب السنّي الشيعي.
- جذور الفقه السياسي الشيعي الحديث بين نظريتَي المستبدة والمشروطة، وفي سيرورة تحوّل الدولة السلطانية إلى دولة دستورية مؤسسية حديثة.
- الشيعة والدولة الحديثة.
- الطائفيات السياسية وتكوّن الدولة الوطنية (الحادثة) في المشرق العربي والخليج.
- الدولة العراقية وأطوار تحوّلاتها وموقع الشيعة ودورهم فيها.
- المؤسسة الدينية الشيعية العربية.

- دور علماء النجف وجبل عامل في النهضة الثقافية العربية وبلورة الهوية الثقافية العربية.
- المكوِّن الهوياتي في السجال الديني والفقهي والأصولي بين العرب والإيرانيين (ثنائية النجف/ قم).
- السياقات السياسية والهوياتية للفقه السياسي الشيعي (نظريات: ولاية الفقيه، وخلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، وولاية الأمة على نفسها، . .).
- نهضة الأحزاب الشيعية.
- الشيعية السياسية (أو الإسلام السياسي الشيعي) في المشرق العربي، في سياق صعود الأصوليات.
- الشيعية السياسية في لبنان في إطار نظام طائفي مؤسس: "حركة أمل" و"حزب الله".
- تكوين النخب الشيعية العربية الحديثة.
- النخب الشيعية وعلمنة الدولة.
- الشيعة العرب والاندماج الاجتماعي.
- المشاركة السياسية للشيعة العرب.
- الشيعة في الحكم: حالة العراق ما بعد 2003.
- المسألة الشيعية في الخليج.
- التشييع السياسي: حالات العلويين والحوثيين، وحركة التشييع في مصر والسودان والمغرب العربي.
- الشيعة العرب وإيران: اتجاهات وقضايا ومواقف.
- تمظهرات الهوية العربية في الخطاب والأداء الشيعيَين، سياسيًا وثقافيًا.
- الشيعة والقومية العربية من حيث هي هوية ثقافية، وفكرة، وحركات وأحزاب.
- هل ثمّة أفق لتيار سياسي شيعي عروبي، في إطار مواطنة عربية مساواتية، ومشروع حضاري ونهضوي عربي منفتح؟ أم أنّ التطييف شمل الجماعات الأخرى بما في ذلك الجماعات السنّية؟

- إمكانية أن يؤسس الشيعة العرب نموذجًا خاصًا مستقلًا عن التشيّع الإيراني.
- الشيعة وسياسة المحاور في المنطقة: هل ثمّة "محور شيعي" تحت الراية الإيرانية؟
- تعدّد المواقف الشيعية واختلافها حيال السياسة الإيرانية خصوصًا والسياسات الإقليمية عمومًا.
- الطائفيات السياسية في أجندة الدول الإقليمية والصراع السياسي الراهن.
- هوية الشيعة العرب في المهاجر.
- الشيعة العرب في إيران.

الجدول الزمني لاستقبال المقترحات – الملخصات والبحوث

- تستقبل اللجنة التحضيرية المقترحات البحثية مرفقةً بالسير العلمية لمعدِّيها، في موعدٍ زمني أقصاه 20 تشرين الأول / أكتوبر 2015، على أن تتوافر فيها المواصفات الشكلية والمعيارية الأساسية للمقترح البحثي (إشكالية البحث، وقضاياه الأساسية، ومدى حصره ومعرفته بما كُتب في مجاله، وما الجديد الذي يعتزم أن يقدّمه على مستوى المعالجات والمقاربات أو النتائج)، وألّا يتجاوز حجم المقترح 800 كلمة، مع قائمة في المراجع والمصادر الأساسية.
- تستقبل اللجنة العلمية البحوث التي وافقت على مقترحاتها مراعيةً مواصفات الورقة البحثية الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز (للتعرّف على المواصفات التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في كتابة الأوراق البحثية، **انقر هنا**)، وأن تكون قابلة للتحكيم، وأصيلة لم تنشر سابقًا، لا جزئيًا ولا كليًا، وذلك في موعدٍ أقصاه نهاية كانون الأول / ديسمبر 2015. وتخضع البحوث كافةً للتحكيم العلمي بمساعدة لجنة مختصة، وتلتزم اللجنة بيان أسباب الاعتذار عن عدم الموافقة على بحثٍ ما في حال الاعتذار عن عدم قبوله. ولا تُعَدّ الموافقة الأولية للّجنة التحضيرية على المقترح البحثي موافقةً تلقائية على مشاركة البحث في المؤتمر.
- توجّه المراسلات كافةً إلى منسّق المؤتمر الدكتور حيدر سعيد على العنوان الإلكتروني التالي: arabshia@dohainstitute.org